مؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية(الامارات العربية - السعودية)
knowledge Economy Index In Arab Countries

بغداد باي غالي - أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الاقتصادية - جامعة معسكر – الجزائر
ghali_bey2010@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/07/27 تاريخ القبول للنشر: 2018/11/22

ملخص:

نجد أنه ومع مرور الوقت ورغم الاختلافات المتباينة بين السياسات الاقتصادية للدول سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية ورغم الصعوبات التي تواجه هذه الدول في ضمان تطبيق سياسة اقتصادية فعالة، ورغم الاختلاف المتواجد لدى هذه الدول فيما يتعلق بخزان الموارد المتاحة لها من أجل تمويل سياستها لبلوغ الهدف المنشود إلا أنها استطاعت أن توضع مكانة لنفسها سمحت لها على الأقل بجعل اقتصادها اقتصاد مبني على المعرفة وهذا باستخدام أفضل السياسات والجهود للنهوض بكل من التعليم والبحث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة

Abstract:

By the time and despite of the varying differences that exist between the countries' economic policies whether they are developed or developing countries, then, the difficulties that are faced by those countries to ensure the application of an efficient economic policy ; and in spite of the differences that exist in these countries in the matter of the available ressources used in the purpose of financing their policies to achieve their desired aim, we find that they had been capable of creating their own position which allowed them to establish their knowledge-based economy by making use of the best policies and efforts in the aim of promoting education, research and development.

مقدمة:

نظرا لأهمية اقتصاد المعرفة بالنسبة لدول العالم والذي لم يحظى لحد الآن بالاهتمام اللازم خاصة بالنسبة للدول العربية مما ترك بعض الثغرات والسلبيات يجب تداركها قبل فوات الأوان، ولان سرعة التقدم في هذا المجال لا يسمح بأي تأخر نظرا لتطور العوامل الاقتصادية والسياسية وحتى التغيرات في مجال نوعية وجودة السلع والخدمات التي تفرض التعامل مع اقتصاد المعرفة تعاملا جديا، وفي هذا السياق فان الدول العربية أمام هذه التغيرات مدعوة لتحسين قدراتها المعرفية مع السعي نحو مجتمع المعرفة.

ومن خلال ما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية(الامارات العربية- السعودية)؟**. وللإجابة عن التساؤل المطروح سنقوم بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث مباحث أساسية:

- مفاهيم نظرية.
- مؤشرات إحصائية(الامارات العربية- السعودية).
- مؤشرات اقتصاد المعرفة(الامارات العربية - السعودية).

المبحث الأول: مفاهيم نظرية

لقد اختلف مفهوم الثروة ومفهوم التقدم واختلفت مفاهيم الرفاهية وأصبحت جميعها تدور حول محور واحد هو المعرفة وكذلك حول المعلومات والبيانات، حيث أصبحت تمثل العامل الرئيسي للتمييز بين التقدم والتخلف، كما أن امتلاك وحيازة المعرفة أصبح يعد ثروة جديدة خاصة في الوقت الراهن في ظل بروز اقتصاد جديد تطور خاصة في الدول المتقدمة أطلق عليه بالاقتصاد الجديد، والذي يعني في مجمله الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بمختلف النشاطات الاقتصادية وفي توسعها ونموها؛ أي أنه اقتصاد مبني أساسا على عنصر المعرفة، هذه الأخيرة التي تعني الأصل الجديد وهي أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة.

المطلب الأول:المعرفة

تعد المعرفة أحد المؤشرات الهامة لقياس تقدم الشعوب والدول وحتى الأفراد نظرا لكونها العامل الأساسي لاقتصاد المعرفة، ولقد ركزوا على المعرفة بسبب ما تلعبه من أدوار مهمة في الجانب الروحي والحياتي، حيث ركزوا على أسبابها ومن ثم العمل على توثيقها ودلك من خلال مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالبيانات والمعلومات،[1] وهنا سنقوم بتقديم مجموعة من التعاريف المتعلقة بمفهوم المعرفة وهي على النحو التالي:

- المنتوج النهائي لعمليات(معالجة البيانات، تحويلها إلى معلومات، ثم نشرها بين الناس) وهذا بواسطة:(التعليم ، التدريب والممارسة) لتصبح في نهاية المطاف معرفة.[2]
- مجموعة من الأفكار والمعتقدات وعلاقات تعمل المؤسسات على توظيف عناصرها لتحقيق أهدافها.[3]
- القدرة على التعامل مع المعلومات من جمعها وتبويبها وتصنيفها وتوظيفها لتحقيق أهداف المؤسسة[4].

الفرع الأول: أنواع المعرفة

بعد الاطلاع على عدة دراسات مست موضوع المعرفة لم نجد اختلاف بينهم من خلال تصنيف المعرفة واتفق الكثير منهم على تقسيم المعرفة إلى فرعين أساسين هما:المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة.[5]

- **المعرفة الضمنية:** عبارة عن مخزون معرفي شخصي بالنسبة لكل فرد والتوصل إليها أمر صعب للغاية وهي تختلف عن الظاهرية على أنها وفي أغلب الأحيان لا تكون مقيدة أي مخزنة في عقول الأفراد،وتعبر عن مخزون المؤسسات من الخبرات والمخططات الذهنية والمهارات والابتكارات وغيرها.[6]
- **المعرفة الصريحة:** المعرفة الصريحة هي معرفة عامة أو ظاهرة، ويقصد بها ما موجود أو مدون أو مسجل في الكتب والنشريات والأرشيف وما شابه ذلك، وهذا النوع يمتاز بسهولة انتقالها أو تحويلها للآخرين بمجانية الانتقال عموما.[7]

الفرع الثاني: اقتصاد المعرفة

تلك الاقتصاديات المبنية أساسا و مباشرة على إنتاج و توزيع استخدام المعرفة و المعلومات، ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن هذا النوع من الاقتصاد يهدف إلى خلق، إنتاج تحويل و استخدام المعارف و تسخيرها بصورة مثلى قصد خلق الثروة وهذا بدرجة أولى.

وهنا سوف نستعرض بعض المصطلحات المرافقة لاقتصاد المعرفة وهي على النحو التالي:

الشكل رقم(1) : يوضح المصطلحات المرافقة لاقتصاد المعرفة

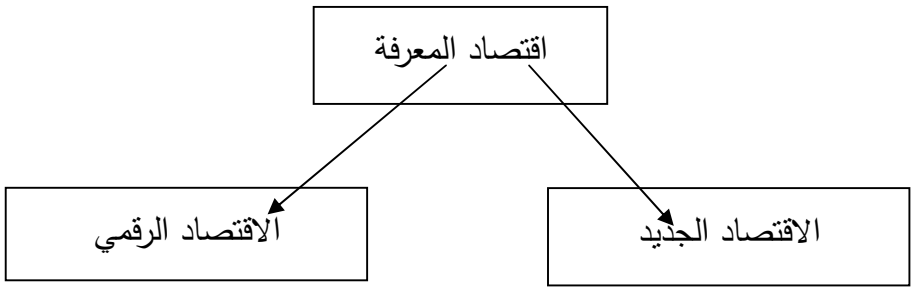

المصدر: جمال سالمي: " الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة "، دار العلوم للنشر والتوزيع2010- ص87.**(بتصرف)**

يوضح الشكل رقم1 بعض المصطلحات المرافقة لاقتصاد المعرفة على سبيل منها الاقتصاد الالكتروني الاقتصاد الجديد، اقتصاد الانترنيت، الاقتصاد الرقمي وغيرها ويرجع السبب في تعدد هذه المستخدمات كون التغير في مفهوم علم الاقتصاد الذي كان في البداية يعني على انه علم الندرة أو هو العلم الذي يدرس الخيارات في عالم الندرة إلى اقتصاد الوفرة نظرا للاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الرقمية ونموذجها الأرقى والانترنيت في الوقت الراهن.

الجزء الأول: مقومات اقتصاد المعرفة: تتمثل مقومات اقتصاد المعرفة في:

- **مجتمع المعرفة:** وهو المجتمع الذي يستعمل المعرفة بصورة لائقة من اجل التحكم في أموره واتخاذ القرارات السليمة والرشيدة.، وهو السلعة الرئيسية والمصدر الأساسي لخلق القيمة المضافة وبالتالي يسعى الأفراد الاقتصاديون إلى اكتساب المعرفة وتوظيفها في جل النشاطات الاقتصادية.[8]
- **التعليم:** التعليم من المقومات والعوامل الأساسية في الاقتصاد حيث تناوله الاقتصاديون من قبل مثل ادم سميث في كتابه " ثروة الأمم 1776 "[9]
- **البحث والتطوير:** هو الأخر من العوامل الأساسية ويقصد به تلك الدراسات والبحوث والمشاريع الواضحة والتي تعود نتائجها على مختلف النشاطات الاقتصادية.[10]

الجزء الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة: قام معهدWBI البنك الدولي بتحديد قاعدة بيانات تغطي أكثر من 100 بلد و 69 متغير للفترة 1995 2000 و2012 لتقييم وضعية البلدان في إطار اقتصاد المعرفة[11]، حيث يقوم معهد البنك الدولي بترتيب الدول بناء على مؤشرات صناعة المعرفة، والتي يتم حسابها بناء على متوسط أداء الدول على جميع مقومات اقتصاد المعرفة السابقة الذكر.

ونركز في هذا الجزء على بعض المؤشرات وليس كلها وبالخصوص المؤشرات التي برز فيها التطور الواضح والواسع في مضامين ومعطيات اقتصاد المعرفة والتي توضح وضوحا كافيا لاقتصاد المعرفة وواقعه، كما أنه لا يمكننا حصرها وهذا راجع لان الاقتصاد الظاهر لا يزال يعرف جدلا واسعا ما بين الباحثين.

الجزء الثالث: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير: يتم حساب هذا المؤشر من إجمالي الناتج أوالد خل الوطني الخام GNP حيث أصبح الإنفاق على برامج البحث والتطوير أمرا إلزاميا على الدول التي تريد جني إيرادات مادية نظرا لما يوفره هذا الأخير من عوائد مرتفعة في حال تم استخدام نتائجه استخداما أمثل وهذا نظرا للثورة المعرفية التي عمت العالم.[12]

2-2-2-: الابتكار والإبداع: الابتكار هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل على مادة أو عملية إنتاجيةأو خدماتية للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي.[13]

المبحث الثاني: مؤشرات إحصائية

سيتم التناول في هذا الجزء لمحة وجيزة عن بعض الأرقام المتعلقة باقتصاد الإمارات العربية المتحدة وكذلك السعودية والسياسات المنتهجة من قبل السلطات في تنمية اقتصادها.

المطلب الأول: الامارات العربية المتحدة

تعد تجربة الإمارات العربية المتحدة تجربة فريدة من نوعها ليس فقط على الصعيد العربي بل حتى على الصعيد العالمي، حيث استطاعت هذه الدولة خلال العقود الماضية وخاصة منذ توحيدها عام 1971[14] أن تخطو خطوات كبيرة وهامة في شتى المجالات لاسيما المجال الاقتصادي ويختلف النظام الاقتصادي الإماراتي عن بعض اقتصاديات دول العالم، حيث أنه يعتمد وبشكل أساسي على النفط، هذا الأخير الذي يعد المورد الأساسي لإيرادات دولة الإمارات العربية والذي مكنها من اتخاذ الإنفاق المباشر أداة أساسية لتنفيذ برامجها التنموية حيث عملت من خلاله على تشييد بنية تحتية لا مثيل لها وغيرها من المشاريع الأخرى، كما يعتمد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة على اليد العاملة الأجنبية لعدم توفر القوى العاملة المحلية، والشكل الموالي يوضح تطور دخل الفرد في الامارات العربية المتحدة:

شكل رقم (2) :منحنى بياني بوضح تطور دخل الفرد في دولة الإمارات العربية خلال الفترة 1996-2014

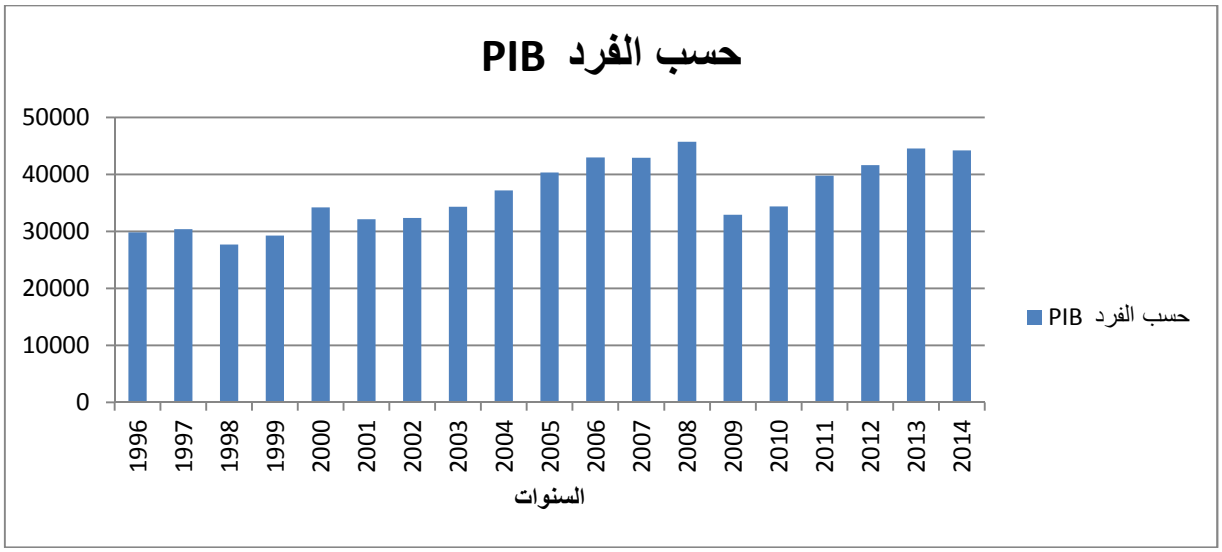

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح الشكل رقم 2 تطور حجم الناتج المحلي للفرد في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1996-2014، حيث يلاحظ زيادة مستمرة مع مرور السنوات ويرجع السبب في ذلك كما اشرنا سابقا إلى اعتماد سياسة تنويع الاقتصاد الوطني من قبل السلطات المركزية وكون أن الإمارات العربية تعد من

بين الأسواق الأكثر حركية في مجال التجارة الخارجية حيث تحتل المرتبة الثالثة في الشرق الأوسط بعد كل من السعودية والعراق والمرتبة 30 عالميا في مجال تصدير واستيرادها للسع حيث عملت السلطات الإماراتية إلى انتهاج استراتيجية وهذا ما جعل الإمارات العربية المتحدة تدخل منذ العديد من السنين في حلقة النمو المتزايد وهذا ما انعكس بالإيجاب على تزايد الناتج المحلي للفرد ما عدا سنة 2009 حيث سجل النتاج المحلي للفرد تراجعا بلغ 32905.1 دولار أمريكي بعدما كان 45720.0 دولار أمريكي سنة 2008، ويرجع السبب في ذلك إلى: (تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة المالية، انفجار مشكل العقار في دبي، جفاف إعادة تمويل البنوك) ، حيث قامت السلطات المعنية على تبني استراتيجية لمواجهة هذه الأزمة من اجل الحفاظ على مستوى ثابت من النشاط والسماح بعودة النمو بدءا من عام 2010.

المطلب الثاني: المملكة العربية السعودية

يعد اقتصاد المملكة العربية السعودية على انه اقتصاد قائم على النفط حيث حقق اقتصادها معدلات نمو مرتفعة هلال السنوات الأخيرة وهذا نظرا للارتفاع المستمر في أسعار البترول، حيث أن إيرادات الصادرات تأتي من بيع النفط كما أن للقطاع الخاص دور كبير في تنمية اقتصاد المملكة السعودية خاصة لكونه يشكل جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي خاصة مع تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص إضافة إلى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي كان له الدور الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية، وهنا سنقدم بعض الأرقام المتعلقة بالاقتصاد السعودي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1) : يوضح بعض الأرقام الاقتصادية المتعلقة بدولة السعودية خلال الفترة 1996-2014

السنوات	PIBللفرد	الناتج المحلي الإجمالي
1996	8160.0	157.571.233.996
1997	8329.0	78.839.008.445
1998	7180.2	75.674.336.283
1999	7728.7	84.445.473.111
2000	8808.9	104.337.372.362
2001	8315.7	103.311.640.572
2002	8317.9	109.816.201.498
2003	9186.3	124.346.358.067

2004	10756.0	147.824.370.320
2005	13273.7	180.617.016.380
2006	14826.9	222.105.922.396
2007	15947.4	257.916.133.424
2008	19436.9	315.474.615.739
2009	15655.1	253.547.358.747
2010	18754.0	286.049.336.038
2011	23256.1	348.526.072.158
2012	24883.2	373.429.543.307
2013	24646.0	387.192.103.472
2014	24161.0	399.451.327.434

المصدر: موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع 28.10.2015 التوقيت 10سا و40د.

يوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الناتج المحلي للفرد في السعودية خلال الفترة 1996- 2014، وكعديد من الدول المنتجة للبترول شهدت المملكة العربية السعودية عشر سنوات من النمو الاقتصادي المتزايد خاصة خلال الفترة 2003- 2013، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع المستمر في أسعار البترول، حيث انه خلال نفس الفترة عرف الناتج المحلي الإجمالي زيادة أكثر من الضعف بمعدل سنوي يقدر بـ 06%.

إن تحقيق السعودية لهذه المعدلات جعلها تضاعف إنفاقها الحكومي خاصة في مجال التعليم، الصحة والاستثمار في البنية التحتية مما جعلها تحتل المرتبة 39 عالميا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2014 عوض المرتبة 76 المحققة سنة 2004، وهذا ما انعكس بالإيجاب على تطور الناتج المحي للفرد الذي باستمرار في الارتفاع مع مرور السنوات حيث تضاعف إلى ثلاث مرات تقريبا ما بين سنة 2003 والذي بلغ فيه 9186 دولار أمريكي للفرد الواجد إلى 24646 دولار أمريكي سنة 2013، ولكن بعد انهيار أسعار البترول بدءا من سنة 2014 شهدت المملكة العربية السعودية تراجعا في اقتصادها وانخفضت عائداتها من الصادرات البترولية التي تشكل أكثر من 70% من الصادرات الإجمالية.

المبحث الثالث: بيئة اقتصاد المعرفة في العالم العربي(الإمارات العربية - السعودية)

استكملت الدول المتقدمة عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة خلال السنوات الأخيرة، حيث اجتهدت العديد من الدول النامية على غرار كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية إضافة إلى الجزائر لتغيير سياساتها للولوج إلى اقتصاد المعرفة وبلوغ هذا الهدف بعدما أدركت أهميته وتنمية هذا النوع الذي أصبح أكثر من ضرورة، وفي هذا الجزء سنعرض واقع اقتصاد المعرفة في هذه الدول.

المطلب الأول: اقتصاد المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

تعد تجربة الإمارات العربية المتحدة تجربة فريدة من نوعها ليس فقط على الصعيد العربي بل حتى على الصعيد العالمي، حيث استطاعت هذه الدولة خلال العقود الماضية وخاصة منذ توحيدها عام 1971[15] أن تخطو خطوات كبيرة وهامة في شتى المجالات لاسيما المجال الاقتصادي.

الفرع الأول: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات العربية المتحدة: انتهجت الإمارات العربية المتحدة عدة سياسات مختلفة قصد النهوض باقتصادها بصفة عامة واقتصاد المعرفة بصفة خاصة، حيث عملت على تشييد بنية تحتية كان من خلالها جذب الاستثمارات الأجنبية إضافة إلى قيامها بعملية الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالتعليم وهذا كله قصد تنمية اقتصاد المعرفة ومن بين السياسات نذكر[16]

الجزء الأول: تحفيز القطاع الخاص:حيث نجد أن الإمارات العربية المتحدة نجحت في تفعيل دور القطاع الخاص وهذا من خلال تشجيعه على العمل في المدن الالكترونية والتي أنشأت بالأساس لجذب العديد من شركات الاتصالات وأبرز مثال ذكر مدينة دبي الالكترونية.

الجزء الثاني: دعم البحث والتطوير: حيث كان هذا من خلال التركيز والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحرير الخدمات إضافة إلى خلق بيئة تنظيمية وتشريعية ملائمة لهذا القطاع كما اعتمدت على إستراتيجية بناءة لتنمية اقتصاد المعرفة.

والجدول الموالي يوضح نطور مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات العربية المتحدة:

جدول رقم 2: يوضح مؤشرات اقتصاد المعرفة في الإمارات العربية والترتيب العالمي

المؤشرات السنوات	1995	2000	2012
مؤشرات اقتصاد المعرفة KEI	6.390	6.050	6.940
مؤشرات المعرفة KI	6.220	5.560	7.090
مؤشرات الحوافز الاقتصادية	6.900	7.510	6.500
مؤشرات الإبداع	6.590	4.320	6.600
مؤشرات التربية	4.460	4.440	5.800
مؤشرات TIC	7.620	7.920	8.880
الترتيب العالمي	46	48	42

المصدر: موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع 28.10.2015 التوقيت 10سا و40د.

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن الإمارات العربية استطاعت أن تحتل مكانة عالمية لا بأس بها على صعيد اقتصاد المعرفة، فنجد إن أغلب مؤشرات الدليل قريبة من مؤشرات بعض الدول الرائدة في هذا المجال وهذا يدل على مدى التطور الذي أصبحت تتمتع به الدولة في هذا المجال، أما إذا نظرنا من حيث الترتيب فنجد إن الإمارات العربية تحتل أيضا مرتبة متقدمة حيث احتلت عالميا المرتبة 46 سنة 1995 وتحتل نفس المرتبة عام 2000 أي المرتبة 46 لتتقدم عام 2012 ب 4 مراتب وتحتل المرتبة 42 وهذا يعد أمر ايجابي كما أنها تحتل المرتبة 01 عربيا وأبرز ما يميز الإمارات العربية في اقتصاد المعرفة هو دليل تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث نجد أنها تحصلت على 7.620 نقطة عام 1995 وعلى 7.920 عام 2000 و 8.880 سنة 2012 وهذا مايدل على فعالية السياسة المنتهجة من قبلها في سعيها للاندماج في اقتصاد المعرفة وتنميته.

المطلب الثاني: اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية: يعد اقتصاد المملكة العربية السعودية على انه اقتصاد قائم على النفط حيث حقق اقتصادها معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأخيرة وهذا نظرا للارتفاع المستمر في أسعار البترول، حيث أن إيرادات الصادرات تأتي من بيع النفط كما أن للقطاع الخاص دور كبير في تنمية اقتصاد المملكة السعودية خاصة لكونه يشكل جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي خاصة مع تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص إضافة إلى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي كان له الدور الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية.

الفرع الأول: مؤشرات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية: لقد قامت المملكة العربية السعودية باتخاذ عدة تدابير من أجل تحويل اقتصادها إلى اقتصاد مبني على المعرفة وهذا من خلال تعزيز قدراتها الابتكارية الداخلية، وكان هذا بإعطاء الأولوية للتعليم ورأس المال البشري إضافة إلى تركيزها على العلوم التقنية فعلى سبيل المثال نذكر السياسات المنتهجة من قبلها فيما يتعلق بالتعليم وتنمية رأس المال البشري والتي هي على النحو التالي:[17]

- تعزيز مهام وقدرات الجهات التعليمية في المناطق على مستوى الإشراف والمتابعة.
- تعزيز اكتشاف الموهوبين ورعايتهم.
- تعزيز القدرات على البحث والارتقاء بجودته.
- مواكبة المستويات الدولية.
- دعوة الجامعات العالمية الرائدة للعمل في السعودية.
- إنشاء مراكز استشارات تعليمية وتدريبية.

وهنا سيتم التطرق إلى مؤشرات اقتصاد المعرفة في السعودية لكل من سنة 1995، 2000 وسنة 2012، إضافة إلى الترتيب العالمي لكل سنة من السنوات المذكورة سابقا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم3 : يوضح مؤشرات اقتصاد المعرفة في السعودية والترتيب العالمي

المؤشرات السنوات	1995	2000	2012
مؤشرات اقتصاد المعرفة KEI	5.020	4.600	5.960
مؤشرات المعرفة KI	5.210	4.670	6.050
مؤشرات الحوافز الاقتصادية	4.450	4.400	5.680
مؤشرات الإبداع	5.000	4.240	4.140
مؤشرات التربية	4.110	4.280	5.650
مؤشرات TIC	6.510	5.490	8.370
الترتيب العالمي	**78**	**76**	**50**

المصدر: موقع البنك الدولي تاريخ الاطلاع 28.10.2015 التوقيت 10سا و40د.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن المملكة العربية السعودية تحتل مكانة مشرفة على الصعيد العالمي في مجال اقتصاد المعرفة، حيث نلاحظ أن أغلب مؤشرات الدليل متوسطة ما عدى مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي بلغ مستويات مرتفعة عام 2012 حيث بلغ 8.370 نقطة وهذا المؤشر هو أهم ما يميز السعودية في حين المؤشرات الأخرى فهي في حدود 5 نقاط، أما إذا نظرنا من حيث الترتيب فنجد أن السعودية احتلت المرتبة 78 عالميا سنة 1995 لتحقق تحسن طفيف بعد ذلك وبالتحديد عام 2000 لتحتل المرتبة 76 وتتقدم بدرجتين، ثم تحقق قفزة لا بأس بها وتحتل المرتبة 50 عالميا عام 2012.

خاتمة:

إن التغيرات السريعة التي تحدث في عالمنا اليوم تفرض على الدول تحديات كبيرة، وفي نفس الوقت تعد لها فرص لا حدود لها، ففي ظل البيئة الجديدة لم تعد استراتيجيات الماضي وأدوار الأمس مجدية لحل مشاكل اليوم، وحتى تحقق هذه الدول أهدافها يجب أن تتوفر لديها الأساليب والأدوات اللازمة إلا أن هذه العملية عادة ما تكون صعبة ما لم تدعم بالاستثمار في العنصر البشري الذي يعد أهم مقومات الاندماج في اقتصاد المعرفة و الذي يدعم القدرة على الابتكار، حيث نجد أن هذه الدول ارتكزت في سياستها وبشكل كبير على العنصر البشري.

هوامش ومراجع البحث:

1- بغداد باي غالي : " دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس 2017- ص03.

2- زكية بنت ممدوح قاري: " ادارة المعرفة "، مذكرة ماجستير في التخطيط، جامعة ام القرى - المملكة العربية السعودية 2008، ص47.

3-Wick, corey : ***"knowledge management and leadership opportunities for technical communication"***, issue 9, 2000,p525

4- New man, Amy :***" Are you ready for knowledge management "***, vol 54, issue, 2009, p71.

5 - Hershel R.T :" ***Chief knowledge off icier, critical success factors for knowledge information strategy*** ", EL,vol 16, issue4, 20000, p42.

6 - Madhaven R and R :Gover : ***« from embedded knowledge to embodied knowledge, new product development knowledge management »***, journal of marketing, vol 62 N04 1998.

7-ميلود تومي: **" إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية "** ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية، جامعة ورقلة، مارس2004، ص29.

8- بغداد باي غالي: " مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة "، مذكرة ماجتير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 – ص02.

9- جمال سالمي: " الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة "، دار النشر والتوزيع 2010 – ص79.

10- http:/ /info .world banque.org /etools/kam2015/html/methodology.

11- قويدر بوطالب: " الاندماج في اقتصاد المعرفة" ، ملتقى دولي حول التنمية البشرية ورقلة 2004- ص255.

12 -وزارة التخطيط-المملكة العربية السعودية: " الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة "، ص22.

13- Rapport sur les indices mondiaux de la gouvernance ,banque mondiale 2013 p104.

14-بولصباع رياض:**" التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، دراسة مقارنة الإمارات العربية الجزائر اليمن "**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013، صص 139، 173.

15- David flacher et Dominique pliton : « économie de la connaissance », la découverte n30 2007, p3 .